

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٠ لسنة ١٩٨٨

بشأن الموافقة على اتفاق طويل الأجل لزيادة التعاون الاقتصادي والفنى والعلمى والتبادل التجارى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية رومانيا الاشتراكية حتى عام ٢٠٠٠ الموقع فى القاهرة

بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيية)

ووفق على اتفاق طويل الأجل لزيادة التعاون الاقتصادي والفنى والعلمى والتبادل التجارى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية رومانيا الاشتراكية حتى عام ٢٠٠٠ الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٥ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ شعبان سنة ١٤٠٨ (٢٦ مارس سنة ١٩٨٨) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٧ شوال

سنة ١٤٠٨ الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٨٨

اتفاق

طويل الأجل لزيادة التعاون الاقتصادي والفنى
والعلمى والتبادل التجارى بين جمهورية مصر العربية
وجمهورية رومانيا الاشتراكية حتى عام ٢٠٠٠

ان جمهورية مصر العربية وجمهورية رومانيا الاشتراكية قد عزمتا على زيادة تطوير وتقوية علاقات الصداقة والتعاون على أساس احترام مبادئ الاستقلال السياسى بعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لكل منهما والمساواة فى الحقوق والمنفعة المتبادلة وايامنا منهما بأن اقتصاد كل منهما يقدم فرصا كبيرة لزيادة وتنويع التعاون الاقتصادى والفنى والعلمى والتبادل التجارى *

- وأخذا فى الاعتبار انضمام كلا البلدين « لمجموعة ال ٧٧ » وتحقيقا لأهمية تكثيف وتنويع العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية من أجل التقدم الاقتصادى والاجتماعى لها من أجل تضيق الفجوة التى تفصل بين الدول النامية والمتقدمة *

ورغبة منهما فى أن يسهما فى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد عادل ومنصف وتقديرا لفائدة الاتفاقات الطويلة الأجل لتنمية التعاون الاقتصادى والفنى والعلمى والتبادل التجارى قد اتفقتا على ما يلى :

مادة ١ - أخذ هذا الاتفاق فى اعتباره الجوانب الكثيرة لتوسيع وتنويع العلاقات الاقتصادية بين البلدين من أجل منفعتهما المتبادلة ولهذا سوف يتخذ كل من الجانبين الخطوات اللازمة لتشجيع وتسهيل زيادة التوسع والتنوع المستمر للتعاون الاقتصادى والفنى والعلمى والتبادل التجارى بين المؤسسات الاقتصادية والمنشآت وشركات البلدين *

أولا - التعاون الاقتصادي والفنى والعلمى :

مادة ٢ - ان كل من الجانبين التزاما منهما بأهدافهما الاقتصادية وبرامجهما طويلة الأجل وأخذاً فى الاعتبار مصالحهما المشتركة قد اتفقتا على اقامة تعاون اقتصادى وفنى وعلمى طويل الأجل فى المجالات التالية :

(أ) اكتشاف واستغلال البترول الخام والغاز الطبيعى والأنشطة الأخرى المتصلة بها :

(ب) صناعة الآليات :

- تجميع وتصنيع جرارات وآلات زراعية •
- تجميع وتصنيع سيارات وعربات الركوب •
- تجميع وتصنيع الميكروباس والمينى باس والعربات القلابة واللوارى •
- تصنيع معدات رصف الطرق (هراسات - بولدوزرات - قلابات... الخ) •
- تصنيع قطع الغيار ولوازم الجرارات والسيارات • الخ •

(ج) الصناعات المعدنية :

- مصانع الحديد والصلب •
- مصانع للأسلاك •
- تطوير وتوسيع مصانع الحديد والصلب القائمة (مراجل صهر - أقسام لاعداد المواد الخام - أفران صهر المعادن - مصانع صلب - درفلة) •
- قطع غيار للصناعات المعدنية •

(د) الصناعات الهندسية الكهربائية والالكترونية :

- مكونات فنية والكترونية الكومبيوتر •
- سنترالات تليفونات •

(هـ) الطاقة والقوى الكهربائية :

- خطوط كهرباء ذات جهد عال •
- معدات للطاقة •

(و) النقل :

- ورش لأصلاح قاطرات السكك الحديدية .
- انشاء وتجديد السكك الحديدية .
- انشاء وتجديد الطرق والكبارى .
- أعمال الموانى .

(ز) صناعات مواد البناء والتشييد والاسكان :

- مصانع أسمنت .
- مصانع زجاج النافذة .
- مصانع باب وشباك .
- مصانع أثاث نموذجى .
- مصانع سابقة التجهيز شاملة مواسير التشييد .
- التشييد .
- شبكة لتوزيع ومعالجة مياه الشرب والصرف الصحي .

(ح) الصناعات الزراعية والغذائية :

- أعمال الري .
- مراكز الميكنة الزراعية .
- مجتمعات زراعية وصناعية .
- مزارع لتسمين الماشية .
- مزارع المدواجن .
- مصانع نزيث الطعام .
- خطوط للتعليب .
- صوامع للغلال .
- مخابز .

ان قائمة المجالات الموضحة أعلاه ليست على سبيل الحصر حيث أنه يمكن للمؤسسات الاقتصادية والمنشآت والشركات في كلا البلدين ان تزيد التعاون في مجالات أخرى ذات الاهتمام المشترك .

مادة ٣ - يوافق كل من الجانبين على أن تجتمع اللجنة الحكومية المصرية الرومانية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفنى والقائمة بين البلدين عام ١٩٦٤ مرة كل عام لمراجعة واقتراح الامكانيات المختلفة للتبادل التجارى والتعاون من خلال المشروعات فى مختلف المجالات الاقتصادية كما هو موضح بالمادة (٢) من هذا الاتفاق وتوافق على الوسائل الضرورية لتنفيذ المروعات التى تعاقبت عليها مؤسسات وشركات البلدين فى اطار هذا الاتفاق بالاضافة الى حل المشاكل التى يمكن أن تواجه التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى خلال الفترة المنقضية منذ الاجتماع السابق للجنة .

مادة ٤ - يمكن أن يتحقق التعاون فى المجالات الموضحة بالمادة (٢) من هذا الاتفاق بالوسائل التالية :

• الدراسات والتصميمات

• المستندات الفنية

• الآلات ، المعدات ، تجهيزات ، مكونات وطلبات ضرورية أخرى

مادة ٥ - التعاون الاقتصادى والفنى بين المؤسسات والمنشآت والشركات المعنية لكلا البلدين يمكن أن تنفذ بأشكال مختلفة مثل :

(أ) تصميم وتركيب واسناد مشروعات اقتصادية جديدة ، تجديد وتوسيع الوحدات القائمة ، وكذلك بالاشتراك مع بلد ثالث .

(ب) التعاون فى تصنيع المعدات ، الآلات وقطع الغيار بما يغطى المتطلبات المحلية والتصدير .

(ج) منح المساعدات الفنية والتدريب والارتقاء بمستوى الأفراد على النحو اللازم لتنفيذ المشروعات التي تقام بالتعاون المشترك .

(د) إقامة المشروعات المشتركة في مجالات الإنتاج والتسويق .

(هـ) منح التراخيص - التكنولوجيا - حق المعرفة - تبادل الخبرة والمعلومات الفنية - زيارات المتخصصين ورجال الأعمال لتطوير التعاون الاقتصادي والفني والعلمي .

(و) التعاون في أسواق بلد ثالث من خلال تنفيذ المشروعات والتبادل التجاري .

مادة ٦ - اتفق الجانبان على تطوير التعاون الفنى والعلمى بين المؤسسات والمعاهد المتخصصة فى كلا البلدين فى المجالات المذكورة بهذا الاتفاق من خلال الأشكال الآتية :

(أ) تبادل المعلومات وزيارات العلماء والمتخصصين واجراء دراسات مشتركة فى مجال البحث العلمى وتطوير التكنولوجيا .

(ب) نقل التكنولوجيا .

(ج) التوسع فى الدراسات الأولية ودراسات الجدوى للمشروعات .

(د) التعاون فى إقامة مراكز ومعاهد التكنولوجيا لتدريب الأفراد .

(هـ) تدريب المتخصصين المصريين فى المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية فى المعاهد المتخصصة والمنشآت والجامعات الرومانية وكذلك تدريب الخبراء والمستشارين الرومانيين فى جمهورية مصر العربية .

وسوف تتفق المعاهد والمنشآت المعنية على الشروط المنظمة للتعاون وذلك وفقا للقوانين والقواعد المنفذة فى كل من البلدين .

ثانيا - التبادل التجاري :

مادة ٧ - اتفق الجانبان على أن يباغ حجم التجارة بينهما فى عام ١٩٨٧ - ٧٥٠ مليون دولار أمريكى منها ١٥٠ مليون دولار فى إطار الصفقة المتكافئة ، وأن يبلغ هذا الحجم ١٥٠ بليون دولار أمريكى فى عام ١٩٩٠ . بحيث يزداد حجم التجارة تدريجيا وللإسهام فى تحقيق هذا الهدف ، فقد اتفقا على أن يجتمع ممثلون من وزارتى التجارة الخارجية فى البلدين والمؤسسات التابعة لهما بالتناوب ودوريا فى كل من بوخارست والقاهرة لمراجعة موقف التبادل التجارى بين البلدين والعمل على تسهيل زيادته وتنويعه بما فى ذلك الصفقات المتكافئة .

مادة ٨ - فى ٢٦ مارس ١٩٨٧ تم التوقيع بين الحكومتين على اتفاق طويل الأجل (١٩٨٧ - ١٩٩١) بحجم تجارة سنوى ١٥٠ مليون دولار أمريكى كحد أدنى ويمكن زيادته سنويا بنسبة ١٠٪ بموافقة الجانبين (صفقة متكافئة) .

- ان توقيع وتنفيذ اتفاق الصفقة المتكافئة المشار اليه بعاليه ، لا يحول دون ابرام وتنفيذ عقود التصدير والاستيراد التى توقع بين المؤسسات والمنشآت والشركات الاقتصادية فى البلدين وفقا لاتفاق التجارة طويل الأجل الموقع بينهما بالقاهرة فى ١٣ مايو ١٩٧٧ .

مادة ٩ - القائمة الاسترشادية (أ) تتضمن السلع التى يمكن تصديرها من جمهورية رومانيا الاشتراكية الى جمهورية مصر العربية .

والقائمة الاسترشادية (ب) تتضمن السلع التى يمكن تصديرها من جمهورية مصر العربية الى جمهورية رومانيا الاشتراكية .

وتعد القائمتان (أ) ، (ب) جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق والقائمتان (أ) ، (ب) قابلتان للتعيين ويمكن اضافة سلع جديدة لهما وسوف يجرى التبادل التجارى بين البلدين فى إطار القواعد واللوائح المطبقة فى كل منهما .

مادة ١٠ - لا يجوز إعادة تصدير السلع التي تستوردها المؤسسات والمنشآت والشركات الاقتصادية التابعة لأحد الجانبين في إطار هذا الاتفاق إلى بلد ثالث دون موافقة كتابية من السلطات المختصة للجانب الآخر .

مادة ١١ - يوافق الجانبان على دعم وتسهيل تنمية وتنويع التبادل التجاري على المستوى الثنائي وذلك في إطار القوانين واللوائح المعمول بها في كلا البلدين، بالإضافة إلى اتباع كافة الوسائل والأساليب الكفيلة بتنمية وتنويع أشكال التعاون في مجال التجارة مثل : إبرام العقود طويلة الأجل ، الصفقات المتكافئة ، توريد سلع إلى بلد ثالث وذلك بموجب اتفاق خاص مشترك صادر من السلطات المختصة في كلا البلدين - الترويج للعمليات متعددة الجوانب ، إقامة المشروعات المشتركة ، مخازن للبضائع وقطع الغيار ، مراكز الخدمة ، الاشتراك في المعارض والأسواق وأية مجالات أخرى تحقق مزايا مشتركة .

ثالثا - أحكام عامة :

مادة ١٢ - يمنح الجانبان كل منهما الآخر - بدون شروط - معاملة الدولة الأولى بالرعاية فيما يتعلق بكافة المسائل المتعلقة بالمعاملات التجارية بينهما ، وذلك باستثناء الحالات المحددة بالمادة الثالثة عشرة والواردة فيما بعده . وسوف يضمن الجانبان تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية ، على وجه الخصوص في المجالات التالية :

(أ) الجمارك - الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى والتي تفرض على السلع التي يتم تصديرها إلى الطرف الآخر ، أو التي يتم استيرادها منه ، أو السلع الترازيت في إقليمها .

(ب) القواعد والاجراءات الجمركية المتعلقة بالواردات ، والصادرات والترازيت والتخزين وشحن البضائع التي يتم استيرادها أو تصديرها ، أو تكون ترازيت ، بالإضافة إلى الرسوم والضرائب المتعلقة بذلك .

(ج) إصدار تراخيص الاستيراد والتصدير .

ولا يقوم أى من الجانبين بفرض قيود أو حظر على استيراد أية منتجات من اقليم الجانب الآخر ، أو على تصدير أية منتجات الى اقليم الجانب الآخر ، وذلك ما لم تكن مثل هذه القيود والحظر مطبقة على دول أخرى .

يتم معاملة السفن ، الطائرات والاطقم العاملة عليهما ، وشحناتها الخاصة بكل من الجانبين ، بالموانى البحرية والجوية والمياه الاقليمية للجانب الآخر ، نفس المعاملة التى تقدم للسفن والطائرات والاطقم العاملة عليهما ، وشحناتها، الخاصة بالدول التى تتمتع بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية .

ولا تسرى هذه التسهيلات المنصوص عليها آنفا على الملاحة والصيد فى المياه الاقليمية فى كلا البلدين ويتعهد الجانبان بقبول كافة المستندات السابقة المتوافقة عليها من جانب السلطات المختصة فى البلدين والمتعلقة بجنسيه السفن والاطقم العاملة عليها وحمولاتها المسجلة ، وأية مستندات أخرى متعلقة بالسفن وحملاتها .

مادة ١٣ - لا يسرى مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية والمنصوص عليه آنفا فى المادة الثانية عشرة على ما يلى :

(أ) المزايا التى يمنحها أو قد يمنحها أحد الجانبين الى الدول المجاورة لتسهيل تجارة الحدود والمرور .

(ب) المزايا الناتجة عن أية اتحادات جمركية و/أو مناطق التجارة الحرة التى تكون احدى الدولتين عضوا بها فى الوقت الحالى أو مستقبلا .

(ج) المزايا التى تمنحها أو قد تمنحها جمهورية مصر العربية لأى من الدول العربية أو لأى دولة تشترك مع جمهورية مصر العربية فى منظمات اقتصادية اقليمية . وكذلك المزايا التى تمنحها أو قد تمنحها جمهورية رومانيا الاشتراكية للدول شركائها فى المنظمات الاقتصادية الاقليمية .

مادة ١٤ - يوافق الجانبان من أجل زيادة تنمية التعاون الاقتصادي بين البلدين من خلال تنفيذ المشروعات المدرجة في خطط التنمية الاقتصادية على تسهيل المفاوضات الخاصة بإبرام العقود بين المؤسسات والمنشآت والشركات المعنية وذلك بعد تقييم والانتهاء من اجراءات مختلف العطاءات المقدمة لمناقصات تنفيذ المشروعات أو الأعمال ورسوها .

ويؤكد الجانبان على قيام السلطات المختصة في البلدين باصدار تراخيص الاستيراد والتصدير عند الضرورة للآلات والمعدات والتجهيزات والمستندات والمنتجات التي توردتها المؤسسات والمنشآت والشركات الاقتصادية في كلا البلدين بهدف التعاون في تنفيذ المشروعات ، وذلك بالإضافة الى السلع موضوع التبادل التجاري في ظل هذا الاتفاق .

مادة ١٥ - تحدد في العقود التي تبرمها مؤسسات ومنشآت وشركات البلدين نصوص وشروط تنفيذ المشروعات والأعمال والتبادل التجاري والخاصة بالسلع والمدفوعات ووسائل الدفع وشروطها وكذلك أية التزامات أخرى .

مادة ١٦ - تحدد أسعار السلع الموردة وكذلك مقابل الأعمال والخدمات الموداة في ظل هذا الاتفاق على أساس السوق العالمي للسلع والأعمال والخدمات المماثلة .

مادة ١٧ - يتخذ الجانب الذي يحصل على مساعدات فنية في اطار نصوص هذا الاتفاق الخطوات الضرورية لتوفير الشروط المناسبة للاقامة والعمل للأشخاص الذين يوفدهم الجانب الآخر .

مادة ١٨ - يتم تبادل الوثائق الفنية وأية معلومات أخرى بين المؤسسات الاقتصادية والشركات المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والفنية والعلمية الخاصة بتنفيذ مشروعات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري التي يتم التوصل اليها بين البلدين في اطار هذا الاتفاق .

ولا يجوز تداول هذه الوثائق الفنية والمعلومات مع طرف ثالث دون موافقة
اكتائية من مقدمها •

مادة ١٩ - يتخذ كل من الجانبين ، طبقاً للقوانين في بلديهما وشروط
الاتفاقات الدولية المنتمين اليها الاجراءات الضرورية لحماية الاختراعات والعلامات
التجارية للمؤسسات الاقتصادية والمنشآت والشركات بين البلاد الأخرى •

مادة ٢٠ - يتخذ الجانبان من أجل تحقيق أهداف هذا الاتفاق الخطوات
التالية لتشجيع وتسهيل :

(أ) الاتصالات بين المؤسسات الاقتصادية والمنشآت والشركات : زيارات
ممثلى الصناعة والتجارة ورجال الأعمال المتخصصين في مختلف المجالات
بين البلدين لتهيئة الظروف المناسبة لنشاطهما •

(ب) تبادل المعلومات المتعلقة بالقوانين واللوائح المنظمة للتجارة الخارجية
والتعاون الاقتصادى والفنى وكذلك امكانيات تعاون الجانبين وبرامج
التنمية الاقتصادية فى البلدين •

مادة ٢١ - لا تؤثر بنود هذا الاتفاق على حقوق والتزامات الجانبين
المنبثقة من الاتفاقات الدولية التى يكون احدهما طرفا فيها ، بالاضافة الى
الاتفاقات المبرمة والسارية بين البلدين •

مادة ٢٢ - كافة المنازعات والاختلافات فى الرأى التى قد تنشأ فيما يتعلق
بتفسير أو تنفيذ هذا الاتفاق يتم تسويتها من خلال اللجنة المشتركة للتعاون
الاقتصادى والفنى أو بالتشاور بين الجانبين بناء على طلب أى من الطرفين •

مادة ٢٣ - يسرى هذا الاتفاق حتى عام ٢٠٠٠ ، ويمكن أن تمتد صلاحيته لفترات زمنية جديدة مدة كل منها خمس سنوات ، ما لم يقر أحد الجانبين بإبداء رغبته في إنهاء العمل به ، وذلك بتقديم اخطار كتابي للطرف الآخر في موعد سابق لتاريخ انتهاء الصلاحية بستة أشهر على الأقل .

مادة ٢٤ - تسرى أحكام هذا الاتفاق - حتى بعد انتهاء العمل به - على جميع العقود والارتباطات التي تمت في إطاره والتي تنفذ بالكامل أو نفذت جزئياً وذلك حتى استكمال تنفيذها .

مادة ٢٥ - يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ اعتباراً من انتهاء الاجراءات القانونية في كلا البلدين .

تم تحرير وتوقيع هذا الاتفاق بالقاهرة بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٨٧ من نسختين أصليتين بكل من اللغات العربية والرومانية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية وفي حالة الاختلاف في التفسير يعتد بالنص الانجليزي .

رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية

نيكولاى تشاوشيسكو

رئيس جمهورية مصر العربية

محمد حسنى مبارك

القائمة الاسترشادية

(أ) بالسلع الرومانية التي يمكن تصديرها
الى جمهورية مصر العربية

- جرارات
- مكونات جرارات
- معدات زراعية للحدائق
- معدات للجرارات والمعدات الزراعية
- مكونات للواري ، ميني باس ، أتوبيسات ، والمركبات الخاصة
- خطوط تجميع للجرارات الشاحنات والآلات الزراعية
- معدات تشييد
- قاطرات كهربائية وديزل تتراوح طاقتها بين ١٨٠ ، ٥١٠ حصان
- حفارات هيدروليكية
- بلدوزرات تتراوح طاقتها بين ٨٦ ، ١٨٠ حصان
- درافيل ضواغط الهواء
- معدات رفع
- كسارات
- أنابيب لنقل البترول
- وحدات ضخ لصناعة البترول
- معدات حفر (لأعماق مختلفة)
- مواسير الحفارات ولوازمها
- أنابيب لخزانات البترول
- صنادل

- طائرات وطائرات ركاب
- طائرات هليكوبتر
- سيور للنقل
- آلات لمصانع الأسمت
- صوامع أسمت
- ورش لاصلاح القاطرات وعربات النقل
- آلات للتركيبات المعدنية
- معدات لشبكات الجهد العالي
- آلات لمعامل التكرير والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية
- خامات للتشجيم
- كراسي المحاور
- أجهزة ضغط عال ومنخفض (كهربية)
- محولات كهربية
- لمبات كهربية بأنواعها المختلفة
- عدد ورش لتجهيز المعادن والأخشاب
- مضخات للأغراض الصناعية والمنزلية
- محركات ديزل
- محركات كهربية
- معدات مختلفة
- آلات للصناعات الغذائية
- صوامع للحبوب
- مولدات

- محولات اللحام
- أجهزة للقياس والتحكم
- معدات التحكم الآلى
- كابلات إشارة
- موصلات معزولة
- موصلات ألومنيوم كهربية
- معدات لأجهزة الكمبيوتر
- أجهزة معملية
- أجهزة طبية
- ألومنيوم ومقاطع ألومنيوم
- مقاطع معدنية
- أسلاك مدرفلة
- حديد تسليح للمباني
- قضبان لحام
- كابلات صلب
- شرائح صلب كربون
- أسمنت
- أخشاب صنوبر وزان
- خشب أبلنكاش
- ورق الكتابة وورق للصحف

- ورق للتغليف
- مواد طلاء وورنيش
- أصباغ ومنظفات
- حبيبات بي - في - سي
- بولي إيثيلين (ضغط عال ومنخفض)
- بولي سترين
- هيدروكسيد صوديوم
- صودا كاوية وصودا اش
- مطاط صناعي
- اطارات للجرارات والشاحنات والسيارات
- كبريتات الكالسيوم
- نترات أمونيوم
- مواد مطاطية للصناعة
- عقاقير دوائية
- أسود الكربون
- حمض الأستيليسليك
- بيكربونات صوديوم
- أمتون
- ملامين (خام)
- ألياف وغزول صناعية

- زجاج نوافذ بأنواعه المختلفة .
- آلات لمصانع الغزل والنسيج .
- آلات لخطوط تصنيع الملابس .
- آلات لإنتاج الأحذية .
- كرتون من طبقتين وثلاث طبقات .
- آلات لتصنيع المساكن سابقة التجهيز .
- نوافذ وأبواب خشبية .
- بلاطات خزفية .
- لمبات للمطبخ .
- منتجات حديدية متنوعة .
- خضروات وفواكه محفوظة .
- جبن .
- متنوعات .

ملحوظة : تخضع جميع هذه الصادرات للقوانين والقواعد السارية في جمهورية
رومانية الاشتراكية وفي حدود الامكانيات المتاحة .

القائمة الاسترشادية

(ب) للسلع المصرية التي يمكن تصديرها
الى جمهورية رومانيا الاشتراكية

- بترول خام ومشتقاته
- فحم أفران
- فوسفات
- قطن شعر
- عوادم القطن
- غزل القطن
- غزل مخلوط
- وبريات (فوط)
- زغب القطن
- جلود نصف مجهزة
- ملابس جلدية
- مستحضرات تجميل
- مواد طلاء وأصباغ
- منتجات كيمياوية أخرى بما فيها النفتالين
- زيوت أساسية وعطرية
- عقاقير دوائية
- نباتات طبية
- خيوط كتافية
- قنب

- توابل
- كرينة (من زحف النخيل)
- مولت
- فول سودانى مجهز
- أرز
- عصائر وموالح وعصائر فواكه
- خضروات وفواكه محفوظة
- غزل كتان
- منتجات أخرى من مواد لدائنية (بلاستيك)
- مطروقات
- بايات للشاحنات وعربات النقل
- لوازم (خردوات) الآثا
- عصائر مركزة
- بصل وثوم طازج ومجفف
- جبن
- كاولين
- أنواع خاصة من الرمال لصناعة الزجاج والكريستال
- مغنسيوم
- منتجات ألومنيوم
- منتجات من الصلب وحديد الزهر
- رقائق صلب
- سلاسل معدنية

- نلاجات كهربائية
 - بطاريات جافة
 - منتجات كهربية فنية
 - كابلات وأسلاك كهربائية للاستخدامات الخاصة
 - أسلاك وكابلات عادية ألومنيوم
 - أسلاك معزولة
 - غسلات كهربائية أوتوماتيكية
 - كوالين مفصلات ، سباليونات - صنفرة خشابي وحدادي ، أحجار تجليخ
 - يايات ورقية وحلزونية صغيرة وكبيرة
 - مراجل بخارية
 - أحواض حمام (بانيوهات)
 - أدوات صحية
 - عدد قطع
 - خيوط حريرية (فسكوز)
 - غزل حريري وصناعي
 - حرير / بوليستر ، بوليستر ١٠٠٪ ، حرير ١٠٠٪ ، بولي اكريلك
 - ضمادات شباش
 - متنوعات
- ملحوظة : تخضع جميع هذه الصادرات للقوانين والقواعد الشارعية في جمهورية مصر العربية وفي حدود الامكانيات المتاحة .

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٣٠ لسنة ١٩٨٨ والصادر بتاريخ ٢٦ مارس عام ١٩٨٨ بشأن الموافقة على اتفاق طويل الأجل لزيادة التعاون الاقتصادي والفني والعلمي والتبادل التجاري بين جمهورية مصر العربية وجمهورية رومانيا الاشتراكية حتى عام ٢٠٠٠ والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٥ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٣ مايو عام ١٩٨٨ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٦ مايو عام ١٩٨٨ ؛

قرار :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق طويل الأجل لزيادة التعاون الاقتصادي والفني والعلمي والتبادل التجاري بين جمهورية مصر العربية وجمهورية رومانيا الاشتراكية والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٥ . ويعمل به اعتبارا من ٢٠ يونيو عام ١٩٨٨

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد المجيد